

قضايا قيد البحث

ملفات عالقة وقرارات صدرت مؤخراً، تشرين الأول 2012.

محتويات

2	قضايا الأرض والتخطيط
4	قضايا مدنية وسياسية
6	قضايا اقتصادية واجتماعية
7	قضايا الأسرى
7	قضايا المناطق الفلسطينية المحتلة
9	قرارات صدرت مؤخراً

قضايا الأرض والتخطيط

المحكمة العليا

1. التماس لإلغاء سياسة دائرة أراضي إسرائيل والبند 27 من أنظمة المناقصات اللذان يمنعان المواطنين العرب من الاشتراك في المناقصات المتاحة لليهود فقط، والتي تهدف إلى بيع أراضي **الصدوق الدائم لإسرائيل** ("الكيرن كيمت").

مرع 04/9205، عدالة ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين

2. المطالبة بإلغاء "**قانون لجان القبول الإقليمية**" الذي يمنح الشرعية القانونية لسياسة "لجان القبول" في البلدات الجماهيرية بحرية التصرف والقرار بقبول أو رفض أشخاص يرغبون في السكن في هذه البلدات التي تنتقي المرشحين للإقامة في البلدات الجماهيرية في إسرائيل. جلسة الاستماع 2012/12. مرع 11/2504، مركز عدالة وآخرون ضد الكنيست وآخرين.

3. طلب استئناف باسم أهالي قرية عتير أم الحيران ضد قرار المحكمة المركزية في بئر السبع والذي يأمر بإخلاء السكان من بيوتهم. وذلك من أجل بناء بلدة "حيران" اليهودية الجديدة في ذات المنطقة. جلسة الاستماع 2013/2. الحق في تقديم استئناف 11/3094 إبراهيم فرهود أبو القيعان وآخرون ضد دولة إسرائيل

المحكمة المركزية ومحكمة الصلح

4. السعي لإلغاء أوامر إخلاء قدمت ضد نحو ألف مواطن عربي بدوي يسكنون في عتير أم الحيران في النقب والمطالبة بالاعتراف بالقرية الغير معترف بها.

محكمة الصلح في بئر السبع، ملف مدني 08/1769، دولة إسرائيل ودائرة أراضي إسرائيل ضد باجس فرهود أبو القيعان وآخرين (إضافة إلى تمثيل قانوني ب 26 ملف مدني آخر). (انظر إلى طلب استئناف 11/3094)

5. المطالبة بإلغاء 33 أمر هدم (صدرت بغياب أصحاب المنازل) لمنازل في قرية إم الحيران غير المعترف بها في النقب. محكمة الصلح في كريات جات، 09/2136 أبو القيعان صبري وآخرون ضد دولة إسرائيل. (رفضت المحكمة الطلب الذي تقدم به مركز "عدالة"، إلا انها علقت تنفيذ القرار لمدة سنة بهدف إتاحة المجال أمام الأهالي التفاوض مع سلطات الدولة لإيجاد حلول سكن بديلة. سيتم تقديم استئناف للمحكمة المركزية في شباط/2012

6. الدفاع عن سابقة المحكمة المركزية في كريات جات، والتي أمرت في كانون الثاني من العام 2011 بالغاء الفوري لـ 51 أمر هدم لبيوت تأوي 500 إنسان بدوي في قرية السرة غير المعترف بها في النقب. وقد استأنفت الدولة على القرار.

المحكمة المركزية في بئر السبع، 12-01-62341، دولة إسرائيل ضد موسى ناصرة.

لجان التخطيط

7. الاعتراض على الخارطة الهيكلية المفصلة للبلدة اليهودية "كفار فراديم" في الجليل، بجانب قرية ترشيحا. قدم مركز "عدالة" الاعتراض في 10/10 مع المركز العربي للتخطيط البديل

8. اعتراض على **المخطط الهيكلي رقم 11/03/264** الذي يقضي بهدم قرية عتير غير المعترف بها، وذلك من أجل زرع المنطقة بالأشجار وإقامة "غابة يتير" في وادي عتير. قدم الاعتراض كل من عدالة، بمكوم وأهالي قرية عتير- أم الحيران في 11/1 للجنة المركزية للتخطيط والبناء- لواء الجنوب.

9. اعتراض على الخارطة الهيكلية الخاصة بمتروبولين بئر السبع (**تمام 4/14، تعديل رقم 23**)، والمطالبة بالاعتراف بالقرية العربية أم الحيران. قدم مركز "عدالة" الاعتراض في 10/07 بالتعاون مع بمكوم.

10. اعتراض على مخطط لنقل قواعد الاستخبارات العسكرية إلى شمال النقب وإقامة "مجمع الاستخبارات" بجوار السكان العرب البدو اللذين يعيش جزء منهم داخل المنطقة المعدة للمخطط. قدم عدالة الاعتراض بالتعاون مع المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، جمعية بمكوم للجنة التخطيط والبناء اللوائية - لواء الجنوب في آذار 2011.

قضايا مدنيّة وسياسيّة

المحكمة العليا

1. التماس قدّمه مركز عدالة بالتعاون مع جمعيّة حقوق المواطن ضد سحب الكنيست للحقوق البرلمانية للنائبة حنين زعبي (عن التجمع الوطني الديمقراطي) عقب مشاركتها في أسطول الحرية. تم تقديم الالتماس بمشاركة الجمعية لحقوق المواطن والنائبة حنين زعبي.
مرع 10/8148 حنين زعبي وآخرون ضد الكنيست
2. الدفاع عن النائبة حنين زعبي في التماس قدمه عضو الكنيست ميخائيل بن اري للمحكمة العليا لإلزام المستشار القضائي للحكومة بتقديم النائبة زعبي للمحاكمة الجنائية بسبب مشاركتها في أسطول الحرية إلى قطاع غزة في أيار 2010. في كانون أول 2011 أعلن المستشار القضائي للحكومة أنه لن يقدم للمحكمة أي مواطن إسرائيلي بسبب مشاركته في الأسطول
مرع 11/9733، ميخائيل بن اري ضد المستشار القضائي للحكومة
3. التماس ضد شطب رئيس الكنيست اقتراح تعديل النائب أحمد طيبي لقانون النكبة. جلسة الاستماع في 2013/2. في حزيران 2012، طلبت المحكمة العليا من الكنيست توضيحاً لرفضها طرح القانون على جدول أعمالها، وخصت هيئة قضائية موسّعة مكونة من سبع قضاة للحكم في الملف.
مرع 11/5478 النائب احمد طيبي ضد رئيس الكنيست روبي ريفلين
4. التماس لإلغاء قانون المقاطعة الذي سنته الكنيست في آذار 2011، وقد قدّم الالتماس مركز عدالة بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن، وباسم منظمات حقوق إنسان في إسرائيل ومنظمات تنادي بمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية في الضفة الغربية. جلسة الاستماع 2012/12
مرع 2072 ائتلاف نساء لأجل السلام وآخرين ضد وزير المالية.

محكمة الصلح

5. تمثيل عضو الكنيست محمد بركة في لائحة اتهام والتي تضم أربع تهم على خلفية مشاركته في مظاهرات مناهضة للحرب والجدار الفاصل. في تشرين الاول 2011 أصدرت المحكمة قرارا بإلغاء تهمتين من لائحة الاتهام الموجهة ضد النائب بركة باعتبار أن هذه التهم تقع ضمن حصانته البرلمانية الجوهريّة. التهمة الأولى التي تم إلغائها هي إهانة موظف جمهور(شرطي) وذلك خلال مظاهرة ضد الحرب الثانية على لبنان في تموز 2006، والثانية هي عرقلة عمل شرطي خلال مظاهرة لأهالي شهداء هبة أكتوبر 2000 في الناصرة ضد إغلاق ملفات التحقيق في مقتل أبنائهم.
محكمة الصلح في تل أبيب، ملف جنائي 09/12-12318 دولة إسرائيل ضد النائب محمد بركة
6. تمثيل بروفيسور نادرة شلهوب-كوفركيان في دعوى أضرار ضد سلطة المطارات لتعويضها على الإهانة التي تعرضت لها في مطار بن غوريون. عدالة قدمت أيضاً التماس للمحكمة العليا في تاريخ 2012/1 تطالب بكشف معايير التفتيش في المطار كجزء من الأدلة الإجرائيّة في القضية.
المحكم العليا، مرع 12/605، نادرة شلهوب - كوفركيان ضد سلطة مطار بن غوريون وآخرين.

7. تمثيل سكان قرية العراقيب وناشطين حقوقيين الذين شاركوا في الاحتجاجات السلمية ضد هدم وإخلاء قرية العراقيب "غير المعترف بها"، بعد أن تم تقديم 10 لوائح اتهام ضدهم بشتى التهم وهي: احتياز على أراض بالقوة، خرق لأمر قانوني، الاعتداء على رجال الشرطة، إهانة موظف جمهور وغيرها من التهم الشبيهة. محكمة الصلح في بئر السبع، ملف جنائي 10/08-12879 دولة إسرائيل ضد صياح الطوري (بالإضافة إلى 9 ملفات جنائية أخرى)

8. تمثيل عضو الكنيست سعيد نفاع في محاكمته الجنائية بتهمة السفر بدون تصريح إلى سوريا، التي تُعتبر وفق القانون الإسرائيلي دولة عدو. نفاع نظم بعثة مكونة من نحو 300 رجل دين وشخصيات اجتماعية درزية، الذين حجوا للأماكن الدزية المقدسة في سوريا في العام 2007. يتهم الادعاء نفاع بالتواصل مع عميل أجنبي، وتتهمه بقاء قيادات سياسية لحركات تعتبرها إسرائيل "حركات إرهابية".

المحكمة المركزية في الناصرة، ملف جنائي 47188-12-11 دولة إسرائيل ضد سعيد نفاع.

9. تمثيل قيادات دينية عربيّة درزية دفاعًا ضد لوائح الاتهام جنائية قُدمت ضدهم بتهمة زيارة سوريا بشكل غير قانوني، بعد زيارتهم لأماكن مقدسة ببعثة نظمها النائب سعيد نفاع.

المحكمة المركزية في الناصر، ملف جنائي 12/01-16047، دولة إسرائيل ضد معدّي وآخرين.

قضايا اقتصادية واجتماعية

المحكمة العليا

1. المطالبة بإدراج قرية عرب العرامشة ضمن قائمة البلديات المستحقة لمخصصات إنتاج وتسويق البيض. م.ع 08/3815 إيداد مجيس ضد وزير الزراعة.
2. التماس لإبطال قانون التأمين الوطني- تعديل 113 الذي يشترط تلقي مخصصات الأطفال بتلقي الطفل للتطعيمات وفقاً لبرنامج التطعيمات التابع لوزارة الصحة. م.ع 10/7245 عدالة وآخرون ضد وزارة الرفاه وآخرين
3. استئناف للمحكمة العليا في آذار 2012 ضد قرار المحكمة المركزية في حيفا منع أهالي قرية أم الحيران من استخدام الماء. يأتي الإستئناف على أثر السابقة القانونية التي أقرتها المحكمة العليا بما يتعلق بالتماس عدالة في حزيران 2011، حيث أقرت المحكمة بأن الحق بالمياه هو حق دستوري يجب تأمين الحد الأدنى منه لكل المواطنين، دون علاقة بمكانة البلدة القانونية. استئناف مدني 2541/12 سليم أبو القيعان ضد سلطة المياه والصرف الصحي.

قضايا الأسرى

المحكمة العليا

1. التماس للمحكمة العليا ضد إعفاء الكنيست للشرطة والشاباك من توثيق التحقيق مع المشتبهين بمخالفات أمنية بالصوت والصورة. في تاريخ 7 تموز 2012، مددت الكنيست الإعفاء. م.ع 10/9416 عدالة وآخرون ضد وزارة الأمن الداخلي
2. التماس من مارس 2012، ضد المحكمة المركزية في الناصرة، والتي سمحت لمصلحة السجون بأن تمنع أسير أممي من إتمام دراسته، بما يخالف المتعارف عليه. جلسة الاستماع في 2012/12 طلب السماح بالاستئناف، (استئناف سجين 11-09-16207) راوي سلطاني ضد وزارة الأمن الداخلي.

قضايا المناطق الفلسطينية المحتلة

المحكمة العليا

1. عدالة وجمعية حقوق المواطن انضموا -كأصدقاء المحكمة- لالتماس يطالب بإلغاء الخطوة غير المسبوقة القاضية بسحب إقامة أعضاء البرلمان الفلسطينيين المنتخبين من قائمة حماس في انتخابات 2006. م.ع 06/7803، خالد أبو عرفة وآخرون ضد وزير الداخلية.
2. تقديم طلب بالسماح بالمشاركة كخبراء من طرف المحكمة، في الالتماسات ضد قانون "ممتلكات الغائبين" في القدس الشرقية. استئناف مدني 06/2250، دولة إسرائيل ضد نهى دقاق وآخرون.
3. التماس قُدم في 2012/6 و2012/10 في محكمة بئر السبع المركزية والمحكمة العليا ضد سياسات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية التي تمنع سكّان غزة المتقدمين بدعاوى أضرار ضد قوى الأمن الإسرائيلية والشهود من طرفهم من دخول إسرائيل لإتمام الإجراءات القضائية اللازمة. على أثر تلك السياسات، تُشطب دعاوى كثيرة ويفرض على مقدميها دفع تكاليف المحكمة كاملةً. المحكمة العليا، 12/7042، أبو دقة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرون.

لجان التخطيط

3. اعتراض على الخارطة الهيكلية المحلية- شارع الطوق الشرقي المخطط المعد لخلق شارع أبرتهايد وتحويل الحارات الفلسطينية في القدس الشرقية إلى "كتونات"، مما يتناقض مع القانون الدولي والقانون الإداري الإسرائيلي والدستوري.
تم تقديم الاعتراض في آذار 2008 باسم مؤسسات فلسطينية وأربع مجالس محلية.

قرارات صدرت مؤخراً

1. في كانون الثاني من العام 2012 رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" وجمعية حقوق المواطن، ضد "قانون النكبة" لإعلان "قانون النكبة" قانوناً غير دستوري. المحكمة العليا لم تقبل الادعاء بأن القانون يمس بحق التعبير عن الرأي وبحق المساواة وأنه يمس بشكل جدي بحقوق المواطنين العرب بالحفاظ على تاريخهم وثقافتهم. المحكمة قررت أن الالتماس قُدم بمرحلة مبكرة، بحيث أن الدولة لم تنفذ القانون بعد عن طريق تقليص الميزانيات التي يتلقاها المدّعي.
المحكمة العليا 3429/11، جمعية خريجي المدرسة العربية الارثوذكسية في حيفا وآخرين ضد وزير المالية وآخرين.
2. محكمة العمل القطرية رفضت في كانون الثاني 2012 الالتماس الذي قُدم بطلب تطبيع اتفاقية التقاعد في سوق العمل على كل العمّال فوق سن الـ 18.
اتفاقية جماعية 52/09، عدالة وإدفا ضد الهستدروت- الاتحاد القطري للجان العمال، نُشر في كانونا لثاني 2012.
3. في كانون الثاني 2012 رفضت المحكمة العليا بأغلبية ستة قضاة أمام خمسة، التماساً قدمه مركز "عدالة" بطلب لإلغاء تعديل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل منذ العام 2007، والذي يمنع توحيد العائلات في إسرائيل بين الفلسطينيين مواطني الدولة والفلسطينيين سكّان الضفة وقطاع غزة، أو اللاجئين في ما يسميه القانون الإسرائيلي "دولة عدو"؛ سوريا، لبنان، إيران والعراق.
المحكمة العليا 466/07، عضو الكنيست زهافا جلثون وآخرين ضد المستشار القضائي للحكومة وآخرين.
5. في شباط 2012، بسابقة قانونية قررت المحكمة العليا قبول الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" ومنظمات اجتماعية أخرى لإلغاء بند القانون الذي يمنع متلقي مخصصات ضمان الدخل من استخدام سيارة أو امتلاكها.
المحكمة العليا 10662/04 صلاح حسن وآخرين ضد مؤسسة التأمين الوطني وآخرين.

6. رفضت المحكمة المركزية في الناصرة في 17 شباط 2012 مجدداً السماح للأسير السياسي وليد دقة الانفراد بزوجه بهدف إنجاب طفل. وقد علل قاضي المحكمة قراره بوجود معلومات وأدلة سرية تثبت أن الأسير لا زال على علاقة بتنظيم معاد لدولة إسرائيل وأنه قد يستغل انفراده بزوجه لأغراض تضر أمن الدولة. المحكمة المركزية في الناصرة، التماس سجين 11-11-54950.

7. في آذار 2012 رفضت المحكمة العليا طلب عدالة لتوضيح معايير السماح بزيارة "دولة عدو"، كما يعرفها القانون الإسرائيلي، والمطالبة بتحديد المعايير ونشرها من قبل وزارة الداخلية. م.ع 10/2390، حليحل ضد وزير الداخلية.

8. قبلت المحكمة العليا في قرارها الصادر في أيار 2012، ثمانية التماسات قدمتها سلطات محلية مختلفة وجمعية حقوق المواطن ومركز "عدالة"، طالبت بإلغاء التسهيلات الضريبية التي منحت على نحو مميز لبلدات يهودية فقط واستتنت البلدات العربية. المحكمة العليا 6901 رئيس بلدية راهط وآخرين ضد وزير المالية وآخرين.

9. أعلن المدعي من قبل الشرطة خلال جلسة محكمة الصلح في بئر السبع في تاريخ 5 حزيران 2012، عن إلغاء لائحة الاتهام ضد سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، أيمن عودة، والتي تنسب له تهمة "عرقلة عمل الشرطة"، أثناء هدم قرية العراقيب في النقب في شهر شباط 2011. محكمة الصلح في بئر السبع. ملف جنائي 11-10-24563

10. قرر المجلس الفطري للتخطيط والبناء يوم 5 حزيران 2012، رفض الاعتراضات التي تقدم بها أهالي قرية عتير-أم الحيران بواسطة مركز "عدالة" وجمعية "بمكومط على المخطط الهيكلي "متروبولين بئر السبع". ووفقاً للمخطط يفترض إخلاء قرية أم الحيران هدم جميع بيوتها، وإقامة بلدات يهودية على أنقاضها. اعتراض قُدم في أكتوبر 2010 من قبل "عدالة" و"بمكوم".

11. في آب 2012 أعلنت وزارة الثقافة والرياضة عن تخصيص 775 ألف شيكل لفعاليات للأطفال العرب خلال عيد الفطر وعيد الميلاد القريبيين وذلك في أعقاب التماس قدمته عدالة للمحكمة العليا في نيسان 2012 بطلب شمل المدارس العربية في البرنامج الذي أطلقته وزارة الثقافة والرياضة والذي يوفر عروض ثقافية مجانية للأطفال خلال عطلة عيد الفصح في 110 بلدة يهودية. م.ع 12/2728، عدالة وآخرين ضد وزير الثقافة والفنون.

12. في اب 2012، افتتحت أول مدرسة ثانوية في قرية أبو تلول في النقب، وذلك في أعقاب نضال قضائي خاضه مركز عدالة باسم 35 طالبة عربية من القرية وضواحيها واستمر مدة أكثر من 7 سنوات، بمساندة أهالي القرية والمنطقة. وتحتوي المدرسة حالياً على أربعة صفوف عواشر، ومن المفترض أن يفتتح في العام القادم شريحة صفوف حادي عشر وفي العام الذي يليه شريحة ثاني عشر.

م.ع. فاطمة أبو سبيلي وآخرين ضد وزارة المعارف وآخرين.

13. في أيلول 2012، رفضت اللجنة القطرية للتخطيط والبناء اعتراضات عدالة والائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس حول الخارطة الهيكلية للقدس، والتي كانت قد قُدمت في تشرين الثاني 2008. المخطط الذي من شأنه أن يحاصر الوجود الفلسطيني في المدينة ويكثف الاستيطان الإسرائيلي.

رُفض الاعتراض

14. في أيلول 2012، رفضت اللجنة القطرية للتخطيط والبناء اعتراضات عدالة على الخارطة الهيكلية للبلدة اليهودية الجديد "حيران" (مخطط 107/02/15) الذي سيبنى على انقاض قرية عتير-أم الحيران بعد هدمها وتهجير أهلها، الاعتراضات قُدمت من قبل مركز عدالة وجمعية "بمكوم" وأهالي القرية.